مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

أكدت أنها غير مدعومة من أحد

ذكرى الرشيدي لأبناء الجهراء: أنا ابنتكم ولن أخذلكم ما حييت

أكدت مرشحة الدائرة الرابعة المحامية ذكرى الرشيدي أن الكويت على مفترق طرق ومرحلة صعبة وحرجة في هذه الأيام وذلك بسبب الصراعات والخلافات التي حدثت بين الحكومات السابقة ومجلس الأمة دفع ثمنها الشعب الكويتي متسائلة من المستفيد من هذا الانشقاق؟ ومن الداعم لهذا النفس الطائفي وإثارة الفتن؟

وقالت: لم نجن نحن كمواطنين أي شيء سوى شق الوحدة الوطنية وإثارة المشاكل وشل التنمية وعرقلة قضايا الشعب الكويتي الذي هو بأمس الحاجة لها، مؤكدة أن هناك أجندات خاصة لدى البعض لإضعاف المجتمع الكويتي وتقسيمه إلى سني وشيعي بدوي وحضري.

جاء ذلك في ندوتها الرجالية التي أقيمت في منطقة الجهراء في صالة النسيم بحضور مختلف أطياف المجتمع ووجهاء القبائل من سكان جميع مناطق الكويت.

وأضافت لم نر نحن كشعب أي اهتمام من الحكومات السابقة وبدلا من التقدم والازدهار فقد ضيعت الحكومة الماضي والحاضر إلى أن أصبحنا أمام مستقبل مجهول، متمنية أن يكون المستقبل زاهرا وذلك بمخرجات الشعب يوم التصويت بصناديق الاقتراع قائلة: «يوم 2/2 هو يوم تاريخي سنحدد فيه مصير وطن فأحسنوا الاختيار من أجل الكويت بعيدا عن القبلية والطائفية».

وأشارت الى انه من حق المواطن الكويتي أن يتذمر لعدم وجود أي تطور في الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها وهذا يرجع لعدم وجود خطة واضحة ورؤية للحكومات السابقة والتي تحتاج تنفيذ القوانين التي يشرعها نواب مجلس الأمة إلا انه للأسف الشديد الصراعات التي حدثت والتي كان معظمها شخصية جعلتنا ندخل نفقا مظلما وقسمت الشارع الكويتي ما بين مؤيد ورافض.

من المستفيد الحقيقي وراء شق الوحدة الوطنية وإثارة الفتن؟

2/2 يوم تاريخي سنحدد به مصير وطن.. والتعصب للكويت فقط

وقالت هناك الكثير من المشاكل أهمها تطبيق مبدأ العدل والمساواة بين طبقات المجتمع الكويتي وتطبيق القانون على الصغير والكبير دون تدخل أي واسطة والبطالة التي يعاني منها شبابنا وعدم وجود فرص وظيفية تناسب مؤهلاتنا والقروض التي أثقلت كاهل المواطن الكويتي، قائلة إن كانت الحكومة عاجزة عن إسقاطها فلابد من وجود مقترحات أخرى تخفف العبء على المواطن الكويتي فهو أولا وأخيرا ابن هذا البلد.

وبينت أن الفساد انتشر في الفترة الأخيرة بطريقة ملحوظة وساعد في ذلك المجلس السابق والحكومة خاصة فيما يتعلق بالمال العام، مؤكدة أن هذه الأموال ما هي إلا للمواطنين ولأجيالهم والتي ساهمت الحكومة في ضياعها لمصالحها الشخصية مما يتوجب علينا كمواطنين أن نطالب بحكومة قوية ومجلس قوي وهذا يرجع للمواطنين عندما يضعون الكويت بين أعينهم في يوم الانتخاب.

وأكدت أن من أولوياتها عند الوصول إلى مجلس الأمة تعزيز الوحدة الوطنية وتطبيق القوانين وتفعيلها على الجميع دون أي تمييز خاصة ممن يثيرون الفتن، مشيرة الى أن هناك الكثير من القوانين إلا أنها لم تفعل وهي بحاجة إلى تفعيل حتى يسود الأمن والأمان ويشعر المواطن والمقيم بالاستقرار على أرض الوطن.

وقالت: أنا قانونية وأعلم أن لدى الحكومة أخطاء شائعة لا يجب غض النظر عنها وقد آن الأوان لأن تكون هناك وقفة جادة من قبل أبناء الوطن للحد من الأخطاء السابقة والتي قادت البلد إلى نفق مظلم بسبب تهور الحكومة التي ساعدت على نشر الفساد قائلة: «لابد من محاسبة الراشي والمرتشي وتشكيل لجنة بهذا الأمر وألا تمر قضية الإيداعات المليونية مرور الكرام، لأننا شركاء بهذا المال ولن نسمح لأي كان بسرقة أموال الأجيال المقبلة».

وتساءلت الرشيدي أين نحن من مبدأ تكافؤ الفرص وأين نحن من تطبيق القوانين وأين نحن من الاستقرار السياسي واستقرار الأسرة الكويتية؟! مؤكدة لناخبيها أنها ستكون دائما معهم ومن اجلهم في أي قانون يتم إقراره تراه في صالح الوطن والمواطن.

وحملت الرشيدي الشعب مسؤولية ما يحدث كونه يتحمل جزءا مما يحدث على الساحة السياسية فهو من يختار من يمثله قائلة الفرصة بأيديكم للتغيير للأفضل فإما أن يكون التصويت للكويت لمستقبل زاهر وإما أن نعود أدراجنا بل إلى أسوأ من ذلك بينما الدول الأخرى قد سبقتنا في كثير من الأمور أولها التنمية ولهذا فلنبدأ عهدا جديدا مع حكومة ومجلس.

وأكدت قائلة نحن في حاجة لبناء دولة جديدة عما كنا نراه في السابق وهذا يأتي بوجود حكومة قوية صادقة تخاف الله في الدولة والشعب بعيدا عن الواسطة والمحسوبية لإرضاء أو تنفيع كتلة أو تيار أو قبيلة أو طائفة موضحة أن الوزارة يجب ان تكون للكفاءة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

وأضافت المجلس السابق كان دوره الرقابي أكثر من دوره التشريعي، مؤكدة رفضها التعسف في استخدام الأدوات الدستورية والتسابق عليها من قبل النواب بالرغم من أنه حق كفله الدستور الكويتي للنائب، مشيرة الى أن بعضها كان وفق أجندات خاصة معبرة عن رفضها لهذه الفوضى السياسية.

وطالبت الرشيدي أبناء الدائرة الرابعة بضرورة ضخ دماء سياسية جديدة بعيدا عن المجاملات والتعصب القبلي والطائفي حتى لا ندخل في طريق متعثر مظلم موضحة أن التعصب يجب أن يكون للكويت فقط وهذا ما جعلنا نرتقي في السابق.

وتطرقت الرشيدي إلى قضية البدون وما حصل من تعسف في استخدام القوة من قبل وزارة الداخلية، مشيرة إلى أنهم أبناء الكويت وقد حرموا من ابسط حقوقهم وتربطنا بهم علاقات وطيدة من نسب قائلة: «هم أخوتنا وأبناؤنا وقد ضحوا بالغالي والنفيس من اجل هذا الوطن فلما لا يتم منح المستحقين منهم شرف الجنسية الكويتية ومنح البقية حياة كريمة لهم ولأبنائهم.

مرشحة الدائرة الرابعة المحامية ذكرى الرشيدي

فهد المسعود: رفع سقف القرض الإسكاني للمرأة أسوة بالرجل

شدد مرشح الدائرة الأولى م. فهد عبدالعزيز المسعود على ضرورة التركيز على وحدة الصف ونبذ الطائفية وعدم الطعن في وطنية أي شخص او طائفة او عائلة او قبيلة او التشكيك في الولاء او الانتماء، لأي فرد، لافتا إلى أن ما حصل ليلة البارحة (أول من أمس) من تعرض أحد المرشحين لأبناء القبائل لهو مؤسف ونستنكره بشدة خصوصا في هذه الأجواء الديموقراطية التي نعيشها، والتي من المفترض أن تكون في تنافس شريف من أجل خدمة بلدنا الحبيب، وفي المقابل قال المسعود إنه لا يؤيد ردة الفعل وأخذ الحق باليد، لأننا في دولة مؤسسات وهناك قوانين وتحقيقات وقضاء يجب أن يأخذ مجراه.

فهد المسعود

وأضاف المسعود خلال اللقاء المفتوح الذي عقده مع ناخبات الدائرة الأولى صباح أمس في مقره الانتخابي بمنطقة مشرف، أن الكويت ما هي إلا مزيج بين القبائل والحضر، والسنة والشيعة، مؤكدا أن المساس بأي طائفة أو قبيلة يفتت التكاتف والعاضد بين أركان المجتمع ويقوض تماسكه، لذا فإنه لابد من تغليظ العقوبة ضد من يحاول شق وحدة الصف والدعوة إلى الفرقة، وأن تصل الأحكام إلى السجن الطويل حتى تكون رادعا وحفاظا على الوحدة الوطنية، مطالبا الحكومة بضرورة إصدار بيان استنكار لما حدث، وعلى وزير الداخلية الإسراع في فتح ملف التحقيق في القضية وتحويلها للقضاء بأسرع وقت ممكن حتى تهدأ النفوس، سائلا - الباريء جل في علاه - أن يتمم علينا نعمة الأمن والأمان وان يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن..

ثم تطرق المسعود إلى أولوياته إذا ما نجح في الانتخابات، مؤكد أنه سيسعى إلى ترسيخ العدالة والتأكيد على القضايا الوطنية، وإنجاز الخطط التنموية التي تكفل العودة بالكويت إلى سابق عهدها درة للخليج، والتركيز على قضايا الشباب من فرص عمل وتوفير تعليم متميز وتسريع الحصول على السكن، وبموازاة ذلك التأكيد على التنمية البشرية باعتبار الاستثمار في الإنسان هو أعظم استثمار.

وخلال اللقاء كانت قضايا المرأة حاضرة بقوة، حيث شدد المسعود على أنه سيطالب برفع سقف القرض الإسكاني للمرأة أسوة بالرجل، وإعادة النظر في قانون الرعاية السكنية للمرأة غير المتزوجة او المطلقة لإنصاف هذه الفئات نظرا لما وقع عليها من ظلم في القانون السابق.

ولفت إلى ضرورة زيادة رواتب المتقاعدات وإقرار راتب لربات البيوت غير العاملات، وإيلاء قضايا الأرامل والمطلقات المزيد من الاهتمام.

● محمد سالم